



نذر مواجهاتٍ جديدة تلوح في أفق الصراع على سوريا ما بين الولايات المتحدة ونظام الملالي الإيراني من جهة، وبينها وبين روسيا البوتينية من جهة أخرى، حيث توالت عمليات الاستهداف الأميركي لمليشيات نظام الملالي الإيراني وميليشيات النظام الأسدي، وزاد التوتر كثيراً بعد إسقاط المقاتلات الأميركيّة مقاتلةً تابعةً لنظام الأسد من طراز سوخوي 22 في ريف الرقة الجنوبي، تبعها إسقاط طائرة بدون طيار لنظام الملالي الإيراني.

ويبدو أن واقع الحال في سوريا يشير إلى تزايد حمى الصراع في سوريا عليها، بغية توسيع مناطق نفوذ كل الخائضين في الدم السوري، حيث باتت منطقة الساحل منطقة نفوذ روسي بامتياز، توجد فيها قواعد بحرية وبرية ومطارات ومرکز قيادة روسيّة، يقابلها منطقة شرق الفرات التي باتت منطقة نفوذ أميركية، فيما يحاول نظام الملالي الإيراني إيجاد ممرّ برّي يصل طهران بدمشق ثم بيروت عبر بغداد والموصل، مروراً بالبادية السورية، في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات أميركية روسية في العاصمة الأردنية عمان، لإقامة منطقة آمنة أو منطقتين في الجنوب السوري، إحداهما تمتد من محافظة السويداء إلى محافظة القنيطرة، حماية لحدود إسرائيل وأمنها، والأخرى تمتد من محافظة درعا وصولاً إلى التنف، حماية لأمن الأردن، ولمنع مليشيات نظام الملالي من السيطرة على طريق دمشق بغداد الدولي، بوصفه خطأ أحمر أميركياً، يستدعي الاقتراب منه ردوداً عسكريةً فوريةً، حيث تصدّت المقاتلات الأميركيّة ثلاثة مرات خلال شهر لمليشيات نظام الملالي الإيراني وميليشيات نظام الأسد، حين حاولت التقدّم والاقتراب من معبر التنف، وبالتالي بات واضحاً أن الإدارة الأميركيّة وضعت قواعد وخطوطاً جديدة للصراع على سوريا، خصوصاً وأن كلاً من النظامين يحاولان السيطرة على ما يتاح لهما من مناطق ينسحب منها تنظيم داعش الذي بات يفقد معظم أماكن سيطرته في محافظة الرقة، ويشهد انهياراتٍ عسكريّة كبيرة ومتالية. وجاء الرد الروسي على إسقاط مقاتلة نظام الأسد بتصعيد كلامي، حيث أعلنت موسكو وقف التنسيق الجوي المشترك مع طيران التحالف الدولي ضد "داعش"، والذي تقوده الولايات

المتحدة، إضافة إلى إعلان وزارة الدفاع الروسية أي أجسام طائرة في مناطق عمل قواتها الجوية في سوريا أهدافاً، في تهديدٍ مبطنٍ باستهداف المقاتللات الأميركية، لكن الأمر لن يتعذر ذلك إلى مواجهة عسكرية مباشرة، لاعتباراتٍ عديدة، بل انعكس فوراً على الأرض السورية، حيث أنهى نظام بوتين هدنة درعا، وأوزع للنظام الأسدي بإطلاق براميله عليها، وعلى مناطق في غوطة دمشق الشرقية التي اعتبرت ضمن "مناطق خفض التصعيد"، حسبما أقرّها اجتماع أستانة الآخرين، إضافة إلى دعم مليشيات النظام وميليشيات نظام الملالي الإيرلندي إلى التقدم باتجاه الحدود العراقية، والقيام بعملياتٍ عسكرية على خطوط التماس مع مليشيات سورية الديمقراطية، فيما سجل نظام الملالي سابقاً بإعلانه عن هجوم صاروخي على موقع "داعش" في مناطق من ريف دير الزور، وحملها رسائل إلى الولايات المتحدة وروسيا بضرورة ضمان حصة نظام الملالي في صراع النفوذ على ترکة "داعش".

ويبدو أن التصعيد المرافق للصراع على سوريا ليس مجرد مناوشة بين الخائضين في الدم السوري، خصوصا وأن أيام تنظيم داعش باتت معودة في الرقة، فهم يسعون إلى ضمان السيطرة على أكبر قدر من المناطق، ولم يعد أمام الإدارة الأميركيّة سوى الاستعداد لزجّ مزيد من القوة العسكرية، حيث اضطررت إلى زج منظومة "هيمارس" الصاروخية الإستراتيجية من أجل حماية قواتها وحلفائها، بعد أن وضعتها إدارة الرئيس السابق، باراك أوباما، في مأزق تنازلها عن سورية لكل من النظام البوتيني ونظام الملالي الإيرلندي.

وعلى الرغم من محاولات كل من النظام البوتيني ونظام الملالي الإيرلندي لإيحاء لإدارة الأميركيّة بأن لهما عدواً مشتركا هو "الإرهاب"، وأنهم يقاتلونه سوياً في سوريا وفي العراق، إلا أن هذا الإيحاء فارغ تماماً، وبعيد كل البعد عن الحقيقة، إذ أن "داعش" نشأ وتمدد وسيطر على مناطق واسعة في سوريا بتوافق من نظام الأسد، بل أن مناطق عديدة انسحب منها قوات نظام الأسد وميليشياته أمام عناصر "داعش"، وهناك تقارير عديدة توثق علاقة استخبارات نظام الملالي الإيرلندي مع قادة في تنظيم داعش، وحين تدخل نظام بوتين بشكل عسكري سافر في سوريا في أواخر سبتمبر/أيلول 2015، وجّه حمّ كل آلتة العسكرية وصواريختها وقنابلها ضد مقاتلي الجيش الحر ومقاتلي الفصائل الإسلامية المعارضة، وكشفت تقارير غربية أن غارات المقاتللات الروسية لم تكن تستهدف مواقع تنظيم داعش أو جبهة فتح الشام (النصرة سابقاً)، بل كانت تستهدف، وما تزال، فصائل المعارضة السورية بنسبة 90% وأكثر.

ومثلاً انسحب قوات النظام وميليشاته أمام عناصر "داعش"، انسحب كذلك من مناطق عديدة، وسلمتها لقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وخصوصاً مناطق في الجزيرة السورية

وعين العرب (كوباني) وعفرين في يوليو/ يوليو عام 2012، في مقابل قمع هذا الحزب الذي يعد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني التركي حراك الثورة السورية في المناطق ذات الغالبية الكردية، لكنه سرعان ما زجّ مقاتليه كميليشيا تحت الطلب في حرب التحالف الدولي ضد "داعش" الذي تقوده الولايات المتحدة، وأصبح العماد الأساس للقوات المقاتلة لعناصر تنظيم داعش في الرقة وسواها.

وأثار تمدد قوات الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني مخاوف تركيا التي اعتبرت ذلك تهديداً لأمنها القومي، فدخلت في حمى الصراع على سوريا عبر قيامها بعملية درع الفرات بتفاهم روسي وإيرلندي، منعاً لربط كانتونات "الإدارة الذاتية" ببعضها بعضاً، واكتفت بشرط حدودي، يمتد من جرابلس إلى إعزاز وصولاً إلى الباب، وذلك بعد أن حُجم دورها في الملف السوري، وراحت تراقب بتوجسٍ وريبةٍ مخطط حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي استفاد من تسيقه المبكر مع النظام، ومن الدعمين، الأميركي العسكري والروسي، له، من أجل توسيع مناطق سيطرته، وفرض رؤيته الانفصالية على سكان تلك المناطق التي يسيطر عليها، ويقوم بعمليات تهجير وتروع لسكانها العرب والتركمان.

ومع تعقد مسار الصراع على سوريا، فإنه بدأ يتّخذ أبعاداً تُنذر بالأسوء، خصوصاً في ظل غياب أي أفق لحل سياسي شامل،

يُفضي إلى انتقالٍ سياسي للسلطة، بسبب غياب التفاهم الدولي، وخصوصاً التفاهم الأميركي الروسي، وتباعد أهداف إستراتيجية كل منهما في الملف السوري، إلى جانب كثرة عدد الخائضين في الدم السوري بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يعني تسارع وتيرة التصعيد العسكري لمختلف الأطراف، بغية توسيع حدود سيطرتها الميدانية وتكريسها على الأرض، الأمر الذي قد يفضي إلى مواجهاتٍ جديدةٍ في خضم هذا الصراع.

[العربي الجديد](#)

المصادر: